

الجزيرة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ١٤ صفر سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ١٦ تموز سنة ١٩٦٢ م . العدد ١٦٢٥

الفهرس

صفحة	
٧٤٤	التبثيل السياسي
٧٤٤	قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٢ قانون مؤقت معدل لقانون مجلس الاعمار
٧٤٦	نظام رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٢ نظام اسواق بلدية الخليل العامة المعدل
٧٤٧	نظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٢ نظام سوق بلدية المفرق
٧٥٠	نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٢ نظام قناة الغور الشرقية المعدل
٧٥١	نظام رقم ٥١ لسنة ١٩٦٢ نظام تنظيم جهاز البلديات
٧٥٢	اتفاقية بتنظيم مزور الغاز و/او الغازول غاز من قبل شركة مبروغاز هولدنكر المحدودة
٧٦٢	اتفاقية سيارات الشحن
٧٦٥	قرار رقم (١٠) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٧٦٦	قانون الاتجار مع العدو لسنة ١٩٣٩
٧٦٦	لقت نظر
٧٦٦	تصحيح خطأ

هكذا من الأهل

التمثيل السياسي

وافق حضرة صاحب السمو الملكي نائب جلالة الملك المعظم على قرار مجلس الوزراء رقم (٨٤٧) تاريخ ١٩٦٢/٦/٣٠ المتضمن انشاء علاقات دبلوماسية بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية الجزائرية على مستوى سفارة وتعيين السفير الاردني في تونس معالي السيد فرحان الشيبلاي سفيراً في الجزائر .

نحى محمد بن طاهر نائب جلالة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور .
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٧/٩
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٢

قانون مؤقت معدل لقانون مجلس الاعمار

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون مجلس الاعمار لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وكافة التعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل حسباً عدلت بالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٧ بحذف ما جاء فيها بعد عبارة (امين عام) والاستعاضة عنه بما يلي :-

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني .

وكيل وزارة المالية .

وكيل وزارة الاشغال العامة .

وكيل وزارة الزراعة .

محافظ البنك المركزي .

رئيس مؤسسة الاقراض الزراعي .

للاطلاع على نص القانون المذكور في الجريدة الرسمية .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيل بحذف ما جاء فيها والاستعاضة عنه بما يلي :-

٣ - باستثناء ما جاء في اية قوانين أخرى سارية المفعول وحيث ما أمكن لا يكلف اعضاء المجلس من وكلاء الوزارات بتمثيل الحكومة في عضوية اية شركة ومؤسسة عامة او خاصة اخرى .

المادة ٤ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيل بحذف ما جاء فيها والاستعاضة عنه بما يلي :-

« يعين الاعضاء من غير الموظفين بإرادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء لمدة خمس سنوات ويشترط ان يكونوا من ذوي الكفاءة والخبرة وان لا يكونوا من اعضاء مجلس الامة » .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصيل على الوجه التالي :-

أ - بحذف ما جاء فيها بعد كلمة « اختياره » والاستعاضة عنه بعبارة « بطريقة او أكثر من الطرق التالية » .

ب - باضافة البند (ج) التالي بعد البند (ب) منها :-

ج - ان يقوم بتنفيذها بواسطة اجهزة ينشؤها لهذا الغرض وتعمل تحت اشرافه .

وفي هذه الحالة يحدد المجلس الاسس التي تعمل بموجبها هذه الاجهزة كل بحسب طبيعتها بما في ذلك مدى وطريقة اشراف المجلس عليها .

ج - باعادة ترقيم البند (ج) منها الى بند (د) وحذف عبارة (وفي كلتا الحالتين السابق ذكرهما) منه والاستعاضة عنها بعبارة (وفي كل الحالات السابق ذكرهما) .

١٩٦٢/٧/٩

محمد بن طاهر

وزير الخارجية حازم لسييه	وزير التربية والتعليم وقاضي القضاة ابراهيم القطان	رئيس الوزراء ووزير الدفاع وصفي التل
وزير المالية حنان مخلوف	وزير الاقتصاد الوطني ووزير المواصلات بالوكالة عبد الوهاب المجالي	وزير الاشغال العامة
وزير الزراعة والانشاء والتعمير قاسم الريماوي	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء خليل السالم	وزير الصحة صبيح امين عمرو
		وزير الداخلية كمال الدجاني

كل من الأهل

نحن محمد بن طهول نائب جهدة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٢

نظام اسواق بلدية الخليل العامة المعدل

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة الاولى - يسمى هذا النظام (نظام اسواق بلدية الخليل العامة المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع نظام اسواق بلدية الخليل رقم (٧) لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية - تلغى الفقرة (ب) من المادة الخامسة من النظام الاصلي .

١٩٦٢/٦/٢١

محمد بن طهول

وزير الخارجية	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
حازم نسيبة	وقاضي القضاة	وزير الدفاع
	ابراهيم القطان	وصفي التل
وزير الداخلية	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة
كمال الدجاني	ووزير المواصلات بالوكالة	ووزير المالية بالوكالة
حنا خلف	عهد الوهاب الجبالي	محمد اسماعيل
وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير الصحة
والانشاء والتنمية	ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	صبيح امين عمرو
قائم الديناوي	خليل السالم	

نحن محمد بن طهول نائب جهدة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٢

نظام سوق بلدية المفرق

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام سوق بلدية المفرق لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من (١) نيسان ١٩٦٢ .

المادة ٢ - يكون للافظاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

يراد بعبارة (المجلس) مجلس بلدية المفرق .

وتتصرف عبارة (منطقة البلدية) الى منطقة بلدية المفرق المقرر صدورهما بموجب قانون البلديات .

المادة ٣ - ينشأ في مدينة المفرق سوق عام لعرض وبيع الخضار والفواكه والحيوب والسلع والمواد الاخرى المعينة في هذا النظام واي تعديل قد يطرأ عليه او اي جدول او ملحق يلحق به .

المادة ٤ - لا يجوز لاي شخص ان يعرض للبيع او يبيع اية لأكهة او خضار في اي مكان ضمن منطقة البلدية الا اذا سبق ان اشترت هذه الفواكه او الخضار او بيعت ضمن السوق العام واستوفيت الرسوم المقررة عنها ويشمل ذلك ما يجلب من الخضار والفواكه الطازجة او المحفوظة للبيع بالمفرق في الاسواق ضمن المنطقة البلدية في اي حانوت مرخص حتى ولو كان الذي جلبها هو صاحب الحانوت او الهل او حامل الرخصة .

المادة ٥ - يمنع منعاً باتاً عرض الخضار والفواكه بمختلف انواعها على بسطات خارج المخازن والحوانيت الا في السوق العام .

المادة ٦ - يستوفي المجلس البلدي اما مباشرة او بواسطة ملتزمين عن الخضار والفواكه من اي شخص يجلبها بقصد البيع ضمن السوق العام او اي حانوت مرخص او اي مكان اخر ضمن المنطقة البلدية الرسوم التالية :-

١ - فلس دينار

عن مشتلات كل صندوق (بوكس) لا يتجاوز وزنه (٢٥) كيلو غرام.	٢٥
من مشتلات كل صندوق (بوكس) يزيد وزنه عن (٢٥) كيلو غرام.	٥٠
عن مشتلات كل شوال (كيس) لا يتجاوز وزنه (٥٠) كيلو غرام.	٦٠
عن مشتلات كل شوال (كيس) يزيد وزنه عن (٥٠) كيلو غرام.	٨٠
عن حمل كل بهيم .	٧٠
عن حمل كل بغل او كديش .	١٠٠
عن حمل كل جمل	١٥٠
عن حمل كل سيارة صغيرة (بيكاب) .	٧٠٠
عن حمل كل سيارة متوسطة (كندى) .	١
عن حمل كل سيارة كبيرة (تارك) .	١ ٥٠٠

ويشترط في ذلك انه اذا وردت الخضار والفواكه معبأة ضمن أوعية ومشحونة في سيارة أو مركبة بانه يستوفى الرسم على اساس الوحدة بالنسبة للوعاء المعبأة فيه .

ب- يستوفى نصف الرسم المين اعلاه من المواد التي تعرض للبيع ضمن المنطقة البلدية ولا يتم بيعها .

تشمل الرسوم المفروضة في هذه المادة جميع انواع الخضار والفواكه الطازجة والمجففة والحمضيات واللحنة والقرنيط والبطيخ والشمام والبصل الاخضر .

المادة ٧ - لا يجوز لاي شخص غير مرخص بموجب القانون ان يعرض للبيع بالجملة أو المرقق دقيقاً أو جوبياً على اختلاف انواعها أو كلساً أو ملحاً أو حطباً أو صوفاً أو زيتاً أو تبناً ضمن المنطقة البلدية إلا في السوق العام المقام على ارض البلدية والمخصص من قبل المجلس البلدي لهذه الغاية .

المادة ٨ - يستوفى المجلس البلدي مباشرة أو بواسطة ملتزمين الرسم المين في ادناه من المواد التالية من اي شخص يجلبها بقصد البيع ضمن السوق العام أو اي حانوت مرخص أو اي مكان آخر ضمن حدود المنطقة البلدية.

١ - فلس

عن كل طن من القمح أو السلق أو الجفت .	٥٠٠
عن كل طن من الحطب أو الكلس أو الملسح .	٢٠٠
عن كل مائة كيلو غرام من الصوف .	١٠٠
عن كل خيشة (ثلثية) تسين	٢٠
عن كل كيس (شوال) مفرد من التسين .	١٠
عن كل حمول سيارة من التين منها كان نوعها .	١٠
عن كل شوال بطاطا أو بصل يابس لا يتجاوز وزنه (٢٥) كيلو غرام.	٢٥

فلس

عن كل شوال بطاطا أو بصل يابس يزيد وزنه عن (٢٥) كيلو غرام .	٦٠
عن كل مائة كيلو من الحبوب أو القطن على اختلاف انواعها باستثناء الشعير .	٤٠
عن كل مائة كيلو من الشعير .	٢٠
عن كل كيس من الدقيق لا يتجاوز وزنه ٥٠ كيلو غرام .	٢٠
عن كل كيس من الدقيق يزيد وزنه عن ٥٠ كيلو غرام .	٤٠
عن كل قفة أو تنكة من التمر أو الدهس أو الزيتون المكبوس .	٢٠

ب - يستوفى عن السمك الطازج أو السمن البلدي والزبدة والجبن والعسل وزيت الزيتون واللبن والحليب والجמיד والبيض والطيور الداجنة والقنار والزيب والقطين والحصير والسلال والخشب المختص بالسقوف والاولاني الزجاجية والخزفية (الفخار) اثنين بالمائة من ثمن المبيع على ان لا يقل الرسم عن الخمسة فلس .

المادة ٩ - كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب لدى ادائه بغرامة لا تزيد عن خمسة دنانير .

المادة ١٠ - تلغى المواد من ٢٦ - ٣٢ (مع تعديلاتها) من نظام بلدية المرقق لسنة ١٩٥٧ المنشور في العدد ١٣١٣ من الجريدة الرسمية .

١٩٦٢/٦/٢١

محمد بن طلال

وزير الخارجية	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
حازم لسيه	وقاضي القضاة	وزير الدفاع
	ابراهيم القطان	وصفي التل

وزير الداخلية	وزير	وزير الاشغال العامة
كمال الدجاني	الحدلية	وزير المالية بالوكالة
	حنا خلف	محمد اسماعيل

وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير الصحة
قاسم الرماوي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	صبيحي امين عمرو
	خليل السام	

كل من من المأمور

نخ محمد بن طهول نائب جهوة الملك المعظم

بمقتضى المادة ١٨ من قانون قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٦/٣٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٢

نظام قناة الغور الشرقية المعدل

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام قناة الغور الشرقية المعدل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع النظام رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فسيا يلى بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي باضافة النظام الآتي الى الانظمة الثلاثة الواردة تحتها :-
- ٤ - نظام المياه لسلطة قناة الغور الشرقية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦١ .

١٩٦٢/٧/١

محمد بن طهول

وزير	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
الخارجية	وقاضي القضاة	وزير الدفاع
حازم نسبية	ابراهيم القطان	وصلي التل
وزير	وزير الاقتصاد الوطني	وزير
العدلية	وزير المواصلات بالوكالة	المالية
مناخلف	عبد الوهاب الحجابي	عز الدين المفتي
وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير
والانشاء والتعمير	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	الصحة
قاسم الزماوي	خليل السالم	صبيح امين عمرو
		كمال الدجاني

نخ محمد بن طهول نائب جهوة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٤٣) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٧/٩
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٥١) لسنة ١٩٦٢

نظام تنظيم جهاز البلديات

صادر بالاستناد الى المادة ٤٣ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تنظيم جهاز البلديات لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يوقف العمل بالمواد (١٦-٢٨) من نظام موظفي البلديات رقم (١) لسنة ١٩٥٥ خلال مدة العمل بالنظام الحالي .
- المادة ٣ - تعني عبارة « البلدية » امانتي العاصمة والقدس وكافة بلديات المملكة . وتشمل عبارة الموظف الموظفين من الصنف الاول والثاني ومن يتقاضون رواتب مقطوعة .
- المادة ٤ - يحق لمجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء فيما يتعلق بموظفي امانة العاصمة ، وبناء على تنسيب وزير الداخلية فيما يتعلق بموظفي امانة القدس وبأني البلديات ان يستغني عن خدمة أي موظف من موظفي الصنف الاول من موظفي البلديات اذا اقتنع بعدم صلاحه للخدمة بسبب اية شائبة تمس كرامة الوظيفة او الزهارة او بسبب المعجز عن القيام بمهام الوظيفة .
- ويحق لرئيس الوزراء بناء على تنسيب امين العاصمة ولوزير الداخلية بناء على تنسيب المحافظ او المتصرف المختص فيما يتعلق بموظفي البلديات الواقعة ضمن لوائه ان يستغني عن خدمة أي موظف من موظفي الصنف الثاني اذا اقتنع بعدم صلاحه للخدمة لاية شائبة تمس كرامة الوظيفة او الزهارة او بسبب المعجز عن القيام بمهام الوظيفة . وفي جميع الحالات المشار اليها اعلاه يستأنس برأي رئيس المجلس البلدي او رئيس لجنة البلدية .
- المادة ٥ - لا يترتب على فصل الموظف بمقتضى هذا النظام حرمانه من راتب التقاعد او المكافأة او الحقوق الاخرى التي يستحقها بموجب نظام تقاعد موظفي البلديات ومكافآتهم رقم (٢) لسنة ١٩٥٥ واي قوانين وانظمة اخرى معمول بها في المملكة .
- المادة ٦ - ينتهي العمل بهذا النظام بعد مرور شهرين على تاريخ نفاذه .

محمد بن طهول

وزير	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
المواصلات	وقاضي القضاة	وزير الدفاع
داود ابو غزالة	ابراهيم القطان	وصلي التل
وزير	وزير	وزير
العدلية	الاقتصاد الوطني	المالية
مناخلف	عبد الوهاب الحجابي	عز الدين المفتي
وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير
والانشاء والتعمير	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	الصحة
قاسم الزماوي	خليل السالم	صبيح امين عمرو
		كمال الدجاني

هكذا من الأهل

قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٦/٦ الموافقة على مشروع الاتفاقية المنوى عقدها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركة (ميروكاز) المحدودة بشكلها التالي وتفويض دولرئيس مجلس الأعيان بتوقيعها بالنيابة عن الحكومة .

اتفاقية

بتنظيم مرور الغاز و / او الغازول غاز من قبل شركة ميروكاز هولدنكر المحدودة

عقد هذا الاتفاق في اليوم السابع من حزيران سنة ١٩٦٢ بين المملكة الأردنية الهاشمية (المعرفة فيما يلي «بالحكومة») من جهة، وشركة ميروكاز هولدنكر المحدودة الضمان المسجلة في جمهورية ليبيا والتي تقع مكاتبها الرئيسية في ١٧ أفندي لاغير في لوزان بسويسرا (المعرفة فيما يلي «بالشركة»). ويعتبر هذا الاصطلاح ايها استعمل شاملا من تعيينهم الشركة أو شركة فرعية أو شركة تعاونية الفت حسب الأحوال أو أية شركة أخرى تعترف بها الحكومة بمقتضى المادة السادسة والعشرين من هذا الاتفاق أنها ألقت واستخدمت من قبل الشركة لوضع المواصفات أو بناء أو صيانة أو تشغيل خطوط الأنابيب أو الاشغال الفرعية المتعلقة بها والتي تكون موضوع البحث في هذا الاتفاق من جهة أخرى .

وبما أن الشركة ترغب فيما يتعلق بتمرير الغاز في مد خط أو خطوط من الأنابيب عبر المملكة الأردنية الهاشمية وفي بناء وصيانة مكاتب في أراضي الدولة ومحطات للمضخات ومعامل ومخازن وصهاريج لخزن الزيت والغاز والماء وجسور ودور لسكنى المستخدمين وخطوط حديدية وترامواي وجارات هوائية وطرق وعربات وكابلات فوق الأرض وتحتها وعبارات ووسائل نقل برية ومائية وهوائية ومطارات وكابلات كهربائية فوق الأرض وتحتها وخطوط برقية وهاتفية وأجهزة لاسلكية ومصارف وخزانات ومستشفيات ومشاريع لتوليد القوة وخطوط زيتية وغازية ومائية ظاهرة أو مدفونة أو مغمورة وأعمال أخرى (سواء أكانت من النوع المذكور في أعلاه أو لم تكن) متعلقة أو مساعدة لذلك بشرط أن يكون كل ما تقدم جزءا أو أن يكون ضرورياً لانشاء وتشغيل وصيانة أنابيب تمرير الغاز الطبيعي (والتي تشملها فيما يلي بجمليها لفظة المشروع) .

وبما أن الحكومة ترغب في تسهيل المشروع بالطرق المعينة في هذا الاتفاق لقاء ما ستأله البلاد من الفوائد من المشروع .

وبما أن الفريقين اتفقا على أن العبارات التالية استعملت في هذه الاتفاقية وستفسر بالشكل الآتي الا اذا اظهرت القرينة معنى أو قصد آخر .

- ١ - عبارة يوم : تعني مدة أربع وعشرين ساعة (٢٤) متوالية تبدأ وتنتهي الساعة السابعة صباحاً بتوقيت غرينتش
- ٢ - عبارة شهر : تعني مدة تبدأ في الساعة السابعة صباحاً في اليوم الأول للشهر في التقويم وتنتهي في الساعة السابعة صباحاً في اليوم الأول للشهر الذي يليه .
- ٣ - عبارة السنة : تعني مدة التي عشر شهراً (١٢) تبدأ في اليوم الذي يبدأ فيه توريد الغاز للمشروع أو

٤ - عبارة «غاز» تعني الغاز الطبيعي وتشمل غازول غاز وكيستغهد غاز والغاز الفائض عن ذلك على أن يكون ذو قيمة تجارية .

٥ - ان التعبير كيستغهد غاز كما هو مستعمل في هذه الاتفاقية يعني الغاز المستخرج مع زيت خام من بئر زيت مما يكون كله او كله داخل طبقات الزيت التي استخرج منها الزيت الخام وبالإضافة الى غاز لقت غاز المستخرج مع الزيت بغض النظر عما اذا كان قد استخرج من ذات الطبقة الزيتية أولاً .

٦ - عبارة «غاز» تعني كل غاز آخر أو مزيج من الغازات الهيدروكربونية والتي لا يشملها تعبير Casinghead

٧ - عبارة «م س ف» تعني الف (١٠٠٠) قدم مكعب تحت حرارة أساسية مقدارها ٦٠ درجة فهرنهايت وتحت ضغط أربعة عشر وخمسة وستين بالمائة (١٤،٦٥) باوند لكل انش مربع مطلقاً، مع تصحيح الشلوذ عن قانون بويل .

٨ - عبارة «غازويكت» تعني انبوب تمرير الغاز المذكور أعلاه .

٩ - عبارة «الكمية اليومية المتعاقد عليها» تعني كمية الغاز لكل يوم بمعدلها لكل سنة .
وعليه، باعتبار الشروط والاتفاقات المتبادلة في هذه الاتفاقية، فقد تم الاتفاق بين الفريقين على الوجه الآتي :-

المادة الاولى

الحقوق الممنوحة للشركة

تمنح الحكومة الشركة بهذا الصك الحق المعروف فيما يلي (بالامتياز) في انشاء خط أنابيب أو أكثر وما يفرع عنها من الأشغال وصيانتها وتشغيلها والقيام بجميع مايلزم للمشروع بموجب الشروط الآتية :-

المادة الثانية

مدة الامتياز وتقديم المخططات

تكون مدة الامتياز خمسون سنة من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق . على الشركة قبل المباشرة في مد خط الأنابيب ان تقدم للحكومة مخططات تبين فيها الأراضي التي يمد فيها خط الأنابيب مع الخرائط والمواقع المعدة (ان حق المسح وتحضير المخططات يجب أن تعطيه الحكومة) لتمكين الحكومة من معرفة ملكية تلك الأراضي ، وان الحكومة تعطي موافقتها أو تعديلها المقترحة خلال ثلاثين يوماً بالنسبة لنصف الطريق المقترح وخلال تسعين يوماً بالنسبة للجزء الباقي .

الأنابيب الإضافية متلاصقة

إذا رغبت الشركة في مد أكثر من خط واحد من الأنابيب فيجب أن تكون خطوط الأنابيب التي تمدها متلاصقة، على أنه يجوز للشركة إذا وجدت ضرورة مد خطوط أنابيب غير متلاصقة ان تمد تلك الخطوط بعد أن تكون قد تمت أولاً المخططات بالصورة المذكورة وحصلت على موافقة الحكومة على مخطوط الأنابيب بمقتضى المخططات المذكورة بشرط أن لا تحبس هذه الموافقة أو تؤخر لأسباب غير معقولة .

هكذا من الأهل

التخلي عن الاموال غير المنقولة بعد انتهاء مدة الامتياز

عند انتهاء مدة الامتياز أو اذا جرى تنازل بعد مرور خمسين سنة على توقيع هذه الاتفاقية، فإن الحقوق المطاة للشركة بموجب هذه الاتفاقية ستقرر جميع الاموال غير المنقولة للشركة وجميع الاشياء الثابتة في الأرض الموجودة في المملكة الأردنية الهاشمية والتي هي جزء من المشروع، وسوف تصبح ملكاً للحكومة دون مقابل. على أنه اذا طلبت الشركة تجديد الامتياز قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ انتهائه لتمتعده الحكومة أن تنظر بعطف الى تجديد الاتفاق أو تحديده بموجب شروط يتفق عليها بشرط أنه يجوز للحكومة أن تطلب من الشركة عند انتهاء مدة الامتياز نقل أي من الاشياء الثابتة المذكورة عدا خط أو خطوط الانابيب التي تطلب الحكومة بصورة معقولة من الشركة نقلها.

التنازل

لشركة الحق في النزول الى الحكومة عن جميع الحقوق المذكورة أدناه بصورة دائمة بعد أن تعطي اعلاناً خطياً قبل ثلاثة أشهر بزمها هذا، وينتهي هذا الاتفاق تماماً بالتاريخ المعين لانتهاء في الاعلان المذكور، واذا اعطي هذا الاعلان خلال ٥٠ سنة من تاريخ هذا الاتفاق، فيحق للشركة أن تنقل حين الانتهاء المذكور جميع الآلات والأبنية والوازم والمواد والاموال من كل نوع معفاة من جميع الضرائب والرسوم، على أنه يجوز للحكومة أن تشتري هذه الاشياء خلال مدة ثلاثة أشهر بسعر يتفق عليه بين الحكومة والشركة. واذا بقيت الشركة تتعامل بتمرير الغاز في البلاد العربية و/أو تركيا بعد التنازل فإن على الشركة خلال مدة سبع سنوات بعد التنازل أن تمنح الأردن بالغاز بنفس كمية الاستهلاك السائدة في ذلك التاريخ وبذات السعر، مع اعتبار التغييرات في مستوى الأجور وأسعار الغاز في الآبار المنتجة فقط.

المادة الثالثة

الاماكن المقدسة

لايجوز اقامة أشغال تتعلق بالمشروع ضمن حدود المقابر أو الأماكن المخصصة للعبادة أو الأماكن الأثرية التاريخية كما هو معرف في قوانين وأنظمة الآثار.

الآثار القديمة

الآثار القديمة التي تكتشف أثناء القيام بالانشاءات تكون تابعة للقوانين والأنظمة المختصة بها.

المادة الرابعة

رسوم المرور والاعفاءات

تدفع الشركة للحكومة سنوياً مبلغاً يقرره كما يلي :-

- أ - مبلغ مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) دولار أميركي سنوياً من تاريخ بدء مفعول هذا الاتفاق حتى ابتداء أعمال المشروع.
- ب - واحد على ثمانين ١/٨٠ من مجمل الأرباح الصافية للشركة خلال السنة الأولى بعد ابتداء العمل.
- ج - لكل سنة خلال السنوات الست التالية واحد على ثمانين (١/٨٠) من مجمل أرباح الشركة الصافية.
- د - لكل سنة بعد الستة الأولى واحد على أربعين (١/٤٠) من مجمل الأرباح الصافية للشركة أو مليوني (٢,٠٠٠,٠٠٠) دولار أميركي - أيهما الأكثر.

ولغايات هذه المادة فإن مجمل الأرباح الصافية للشركة تعتبر الأرباح المحققة لمجمل نظام تمرير الغاز ناقص الفائدة، وحساب الاستهلاك كما هو معروف في صناعة تمرير الغاز وأربعين مليون (٤٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار أميركي سنوياً حتى سداد جميع الديون المأخوذة قبل بدء أعمال المشروع واتفق على أن يكون مبيع الغاز من قبل الشركة لشركات تمتلك امكانيات توزيع أو استعمال الغاز بشرط أن لا يكون المسؤولين في الشركة مصالح مالية خاصة بالإضافة الى المصلحة البسيطة للشركة.

وان الدفعة الأولى للحكومة المذكورة في الفقرة (أ) أعلاه ستدفع بعد ستة أشهر من بدء مفعول هذه الاتفاقية وبذات التاريخ في كل سنة تالية حتى بدء الأعمال.

وان الدفعات المذكورة في المواد ب و ج و د أعلاه ستدفع للحكومة خلال ثلاثة أشهر بعد نهاية كل سنة مالية للشركة.

كل الدفعات للحكومة ستكون بالدولار الأميركي أو أية عملة أخرى تقبلها الحكومة.

لاستوفي ضريبة التوريد أو ضريبة المرور (الترانزيت) أو إيجار أو أية رسوم مالية من أي نوع (ما عدا رسم الحراسة المذكور في المادة ١٦) على المنتجات سواء قصد شحنها بطريق الترانزيت أو استعملت في أعمال المشروع الصناعية.

والشركة تقوم بجميع التزاماتها من العملات الأجنبية من موارد ها الخاصة.

التسويق الداخلي

اتفق على أن تمنح الأردن من مشروع تمرير الغاز بكل ما تستهلكه من الغاز الطبيعي تسليم عبان بسعر ثلاثين سنت أميركي لكل (م س ف) أو بسعر يساوي نصف سعر المعدل الذي تباع بموجبه الشركة منتجاتها في بلاد أوروبا الغربية، أيهما الأقل.

وقد اتفق الطرفان على أن يكون التوزيع المحلي بواسطة شركة أردنية، وللشركة الحق بالمساهمة في ٢٥٪ من رأسمال الشركة الأردنية لغاية (٢٥٠,٠٠٠) مائتين وخمسين ألف دولار أميركي.

المادة الخامسة

الرسوم الجمركية، رسوم الاستيراد والتسهيلات

يجب للشركة أن تستورد الى المملكة الأردنية الهاشمية دون أن تدفع رسوماً جمركية ورسوم بلدية أو رسوم أخرى (التي يشار إليها فيما يلي بصورة اجمالية برسوم التوريد) جميع الوازم والمهمات والمواد والاشياء الأخرى مهما كانت لازمة لاشغال المشروع ووسائل النقل بما فيها جميع مهمات المكاتب أو البيوت أو المستشفيات أو مهمات أبنية أخرى التي هي ملك الشركة وتستهلك لاشغالها (ويشار الى جميع هذه الوازم والمهمات والمسود والاشياء جملة واحدة فيما يلي بمواد).

اذا باعت الشركة المواد التي استوردت معفاة من رسوم التوريد لتستعمل في المملكة الأردنية الهاشمية فتكون تابعة لرسوم التوريد المفروضة في وقت البيع على بيع مواد تماثلها والشركة تدفع هذه الرسوم.

يجب للشركة أن تصدر ثانية دون دفع رسوم مواد استوردت معفاة من رسوم التوريد. تمنح الحكومة الشركة - اذا اقتضت الحاجة - تسهيلات خاصة لتوريد مواد في أماكن موافقة للشركة وتأذن بتصدير وتوريد مواد في جميع الأوقات ليلاً أو نهاراً وفي أيام العطلة الرسمية اليومية. وتتعهد الشركة من جانبها باقامة أية أبنية خاصة ضرورية لهذا الغرض وصيانتها وبدفع ما يفرضه النظام من الرسوم الاضافية التي يجب ادائها لموظفي الجمارك.

هكذا من الأهل

جميع الأشياء والمواد التي يستوردها أو يصدرها مستخدموا الشركة لاستعمالهم الشخصي أو التي تستوردها الشركة لبيعها لمستخدميها تكون تابعة لرسم التوريد المعمول بها .

تعاد الرسوم المستوفاة عن المواد التي اشترتها الشركة عملياً غير أن الطلبات التي تقدمها الشركة للتجار المحليين لمواد هي بموجب هذا الاتفاق معفاة من رسوم التوريد تكون أيضاً حين توريدها معفاة من رسوم التوريد . يجب أن تعلم سلطة الجمر من جميع هذه الطلبات التي يجب أن تعزز بشهادة موقع عليها بالنيابة عن الشركة ومصدقة من سلطة الجمر كشر بأن هذه الطلبات قدمت على حساب الشركة وللحاجات التي يقتضيها المشروع .

المادة السادسة

رسوم السكك الحديدية

يجوز للشركة أن تستعمل فيما يتعلق بإنشاء المشروع وصيانته وتشغيله خطوط السكك الحديدية وفروعها الموجودة في المملكة الأردنية الهاشمية بموجب تعريفه أجور تتفق عليها إدارة السكة الحديدية والشركة على أساس تخفيض الأجر العادية بصورة خاصة خلال المدة التي يمد فيها خط أو خطوط الأنابيب بالنظر لكثرة حمولة الشركة وركابها المقيدين المنتظر نقلهم بقدر ما يوافق هذا التخفيض الالتزامات الدولية . ويجوز للشركة أن تقدم علاوة على ذلك قاطراتها وعرباتها خلال المدة المذكورة إذا كانت إدارة السكة الحديدية لا تستطيع أن تقدم القاطرات والعربات المناسبة أو تقوم بحركات النقل للشركة دون أن يسبب ذلك تأخيراً غير معقول .

المادة السابعة

إنشاء سكك حديدية من قبل الشركة

تسمح الحكومة للشركة الحق في إنشاء سكك حديدية يقتضيها المشروع إذا لم تنف بمطالب الشركة الخطوط الحديدية وفروعها الموجودة أو المصمم إنشاؤها بشرط أن تعطي السكك الحديدية الموجودة القرض لإنشاء أية تمديدات كجزء من السكة الحديدية التي تديرها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .

تتعهد الشركة قبل الشروع في مثل هذه الانشاءات عدا إنشاء خط فقال ان تودع الحكومة إنشاء السكة الحديدية وصيانتها وتشغيلها وتحصل على موافقتها عليه وتقوم بإنشائها وصيانتها في المشروع المذكور .

وفي حالة ممارسة الشركة حق إنشاء خط سكة حديدية فلا يستعمل هذا الخط لنقل ركاب الجمهور أو حيواناتهم أو بضائعهم، ولذا لا يكون للشركة حقوق النقل العمومي ولا تكون تابعة للمسؤوليات المترتبة عليه فيما يتعلق بالسكة الحديدية غير أنه يجوز نقل موظفي الحكومة ومهماتهما بموجب شروط يتفق عليها مع الحكومة .

يجوز للحكومة إذا اقتضت المصلحة العامة أن تشتري أي خط حديدي أنشأته الشركة لا يقل اتساع عرضه على ٧٦٢ سم من المترين . يتفق عليه أو إذا لم يتفق عليه يمين بمقتضى المادة الثانية والعشرين من هذا الاتفاق . غير أنه يترتب على الحكومة أن تنقل جميع بضائع الشركة وركابها على أي خط حديدي اشترى بالصورة المذكورة بشروط تتفق عليها الحكومة والشركة .

المادة الثامنة

استعمال الطرق من قبل الشركة

يكون للشركة حق استعمال الطرق التي للجمهور في استعمال الطرق التي تنشأ في المملكة الأردنية الهاشمية . لا يحق للشركة أن تطالب أية أمانة من السلطات العامة لتفقات إنشاء الطرق التي تقيمها أو صيانتها لمقاصد المشروع . ومع أن الشركة ذات الحقوق التي للجمهور في استعمال الطرق، إلا أنها يجب أن تصلح أي تحراب للطرق يحدثه استعمال الشركة لهذه الطرق .

المادة التاسعة

المستخدمون والعمال

تعطى الأفضلية للأردنيين وبعدمهم مواطني البلاد العربية في الاستخدام في الشركة في الأردن إذا كان لديهم المؤهلات المطلوبة .

تتعهد الشركة أن تستخدم في المملكة الأردنية الهاشمية لمقاصد المشروع عمالاً محليين، على أنه إذا كان عدد العمال المحليين اللاحقين غير كاف فيجوز للشركة بموافقة الحكومة أن تدخل ما يحتاجه من العمال إلى المملكة الأردنية الهاشمية وتعهد الحكومة أن تمنح تسهيلات خاصة لادخالهم لمقاصد المشروع بشرط إذا ادخل هؤلاء العمال فالشركة تتعهد عند تمام الغرض الذي ادخلوا من أجله أن تعيد الأشخاص الذين دخلوا بهذه الصورة إلى بلادهم إذا لم يحصلوا على موافقة الحكومة على بقائهم في المملكة الأردنية الهاشمية . ومن المفهوم أنه لا يعامل العمال الأجانب معاملة خاصة من حيث السكن والراتب عن أمثالهم من العمال المحليين .

يجوز للشركة أن تنظم دورات عمالها بصورة تكفل القيام بإنشاء المشروع وصيانته وتشغيله ليلاً ونهاراً وفي العطلات العمومية .

إذا احتيج أثناء القيام بأشغال انشائية أو تصليحية خاصة إلى عدد كبير من العمال كاجراءات مؤقتة فتسمح الحكومة تسهيلات خاصة لحركة عمال الشركة ومركباتها ومهماتهما ليلاً ونهاراً بكل حرية ودون معارضة إلى بعض نقاط على الحدود يتفق عليها .

المادة العاشرة

الضرائب

لا تفرض ضريبة ملك أو ضريبة دخل أو أي نوع من الضرائب أو الرسوم المالية ماعدا الرسوم المذكورة في أماكن أخرى من هذه الاتفاقية على الشركة عن أموالها أو عن مستخدميها أو عن دخلها أو عن أموالها المتداولة أو عن تشغيل المشروع إلا على الأرباح الناشئة عن مبيعات منتجاتها لأجل بيعها ثانية في الأسواق المحلية أو لاستهلاكها في المملكة الأردنية الهاشمية مما يزيد على ما يحتاجه المشروع ، على أن لا يشمل هذا الاعفاء أرباح أسهم الشركة الموزعة على المكلفين من أهالي المملكة الأردنية الهاشمية .

تخضع الشركة لرسوم الطوابع ورسوم التسجيل :
مستخدمو الشركة بغض النظر عن كونهم محليين أو أجانب يخضعون لضريبة الدخل بحسب القوانين الحكومية السارية المعمول .

أن ماتقوم به الشركة على نفقتها (إذا شئت) فيما يختص في التدريس والترتيبات الصحية والماء والنور وخدمات أخرى تكون عادة من شؤون البلدية ضمن حدود المواقع المحرزة لمصانيفها وصهاريجها ومحطات مضخاتها وأشغال أخرى مماثلها، فتعفى الشركة من دفع ضرائب هذه الخدمات بقدر ماتقوم فيه بهذه الخدمات .

يخضع التعليم للتشريعات الإدارية الخاصة بالتعليم .

ومن جهة أخرى تكون الانشاءات التي تقيمها الشركة في المملكة الأردنية الهاشمية أو العمليات التي قد تقوم بها فيها والتي ليست من أجل تشغيل المشروع أو التي لا يقتضيها تشغيل المشروع تابعة لجميع الالتزامات التي تسري على الجمهور وتابعة لجميع الضرائب والرسوم التي تستوفى بمقتضى القوانين المعمول بها في ذلك الوقت .

يجب أن تحصل الشركة على موافقة الحكومة المسبقة لإقامة المنشآت والقيام بالنشاط والأعمال المذكورة أعلاه .

هكذا من الأعمال

المادة الحادية عشرة

المواصلات

يجوز للشركة أن تمد وتشغل خطوط البرق والهاتف فوق الأرض وتحتها أو أن تضع أجهزة لاسلكية لتأمين المخابرات بين مراكز المصحات المختلفة والمكاتب ومؤسسات أخرى عائدة إلى مشروع الشركة بحيث تستعمل خطوط البرق والهاتف والجهاز اللاسلكي بصورة منحصرة بمقاصد المشروع وتكون خاضعة لإشراف الحكومة. وبخصوص محطة أو محطات الشركة خارج حدود المملكة الأردنية الهاشمية فتمارس الحكومة حقها بالرقابة بواسطة موظفين رسميين تعينهم الحكومة وتدفع رواتبهم الشركة. وهذه المنشآت يجب أن لا تنشأ أو تشغل إلا بالصورة التي تتعرض لتشغيل البرق أو الهاتف أو الأجهزة اللاسلكية العائدة للسلطات البريدية والعسكرية في المملكة الأردنية الهاشمية أو لأي شركة أو شخص يشتغل في ذلك الوقت في امتياز بالبرق والهاتف والأجهزة اللاسلكية. ومن المفهوم أن للحكومة الحق في حالات الطوارئ أن تسن التشريعات لتشغيل طرق المواصلات المذكورة مما يعتبر ضرورياً للأمن الوطني.

يسمح عند تأسيس الحاجة لموظفي الحكومة المسؤولين عن مراقبة التجهيزات موضوع البحث أو للأمن العام أن يستعملوا تلك المنشآت مجاناً بشرط أن لا يتعارض ذلك مع أعمال المشروع.

يجوز للشركة أن تستعمل من أجل المشروع أية خدمة عمرية في المملكة الأردنية الهاشمية كالبرق والبريد والهاتف وغيرها بشرط أن تدفع الشركة الأجور المفروضة عادة.

المادة الثانية عشرة

النقل

يجوز للشركة أن تستعمل أي نوع من وسائل النقل البرية أو المائية أو الهوائية لنقلات موظفيها أو موادها بشرط مراعاة القوانين والأنظمة المتعلقة باستعمال وسائل النقل المذكورة.

المادة الثالثة عشرة

البناء والانشاءات

مع مراعاة الحقوق الموجودة يجوز للشركة أن تستعمل مجاناً لمقاصد المشروع التراب المتوفر والطين والزلط والكلس والبص والحجارة وما شاكلها من المواد العائدة إلى الحكومة على أن تدفع الشركة رسوم الرخص المقررة لاستخراج هذه المواد.

يجوز أن تحتطب الأخشاب والحطب اللازم للمشروع من حراج الحكومة بشرط وموجب الأنظمة المختصة بذلك بقدر ما يكون ذلك متوفراً على أن تراعي الحقوق الموجودة وصيانة الحراج.

المادة الرابعة عشرة

المياه

يجوز للشركة من أجل الأعمال المنحصرة بالمشروع وبالاتفاق مع الحكومة ومع مراعاة الحقوق الموجودة أن تحفر آباراً وتبني سلوفاً وتجمع المياه الجارية على سطح الأرض وتحفظها وإن تتخذ فضلاً عن ذلك الوسائل اللازمة لتأمين المياه للمشروع من غير رسم أو اجرة.

المادة الخامسة عشرة

الأراضي الحكومية

تؤجر الحكومة للشركة بعد الموافقة على خط مرور أنابيب المشروع كما نصت المادة الثانية الأراضي المختصة بها لمدة لا تزيد على مدة فعالية هذا الاتفاق وتعطيها أيضاً حق المرور فوق الممتلكات الخاصة وجميع التسهيلات والاجراءات الضرورية للمشروع. ويعتبر إنجاز هذه الأراضي جزءاً من رسوم المرور (الترانزيت) - .

المادة السادسة عشرة

الأمن

تتخذ الحكومة جميع الاجراءات المعقولة لتأمين حماية مستخدمي الشركة وممتلكاتها وتكون رسوم الحراسة عشرة آلاف (١٠,٠٠٠) دينار أردني في السنة الأولى من الانشاءات في الأردن وعشرين ألف (٢٠,٠٠٠) دينار أردني للسنة الثانية والسنتين التي تليها حتى انتهاء الانشاءات في الأردن، وأربعين ألف (٤٠,٠٠٠) دينار أردني كل سنة تلي ذلك. تجري الدفعة الأولى للحكومة بموجب هذه المادة بتاريخ بدء العمل بالانشاءات في الأردن وبفس التاريخ في السنوات التي تلي.

المادة السابعة عشرة

المشاركة في الاسهم التي لا تحمل قيمة اسمية (No par Value Shares)

تضع الشركة تحت تصرف الحكومة مليون واحد من الأسهم التي لا تحمل قيمة اسمية وتمنح هذه الأسهم بسعر دولار أميركي واحد للسهم، كما تضع الشركة تحت تصرف الحكومة ٥٪ من الأسهم الإضافية المائلة التي تطرح للاكتتاب. ويجوز للحكومة و/أو الأهلين في الأردن أن يكتبوا جزءاً أو كلياً في هذه الأسهم خلال شهرين من تاريخ بدء مفعول هذا الاتفاق. وحين طرح أسهم إضافية في أي وقت لاحق تفتح الشركة قوائم الاشتراك بنفس الوقت الذي تفتح فيه هذه القوائم في محلات أخرى.

المادة الثامنة عشرة

العمل بقانون تسجيل الشركات

على الشركة بعد بدء مفعول هذا الاتفاق أن تعمل بمقتضى نصوص قانون تسجيل الشركات في الأردن كما عليها بنفس الوقت أن تفتح لها مكتباً في عمان - الأردن، وأن تعين ممثلاً محلياً له صلاحيات للبت في جميع القضايا المتعلقة بالمشروع وتنفيذ الاتفاق الحالي.

المادة التاسعة عشرة

الحماية من قبل الحكومة

تتخذ الحكومة جميع الاجراءات المعقولة لتسهيل عملية اكتمال مشاريع هذا الاتفاق في المساحة التي سيعمل فيها المشروع وعندما تعقد الحكومة أو تمنح أو تؤكد أي اتفاق أو ترخيص أو امتياز عدا عن هذا الاتفاق تقوم بحماية حقوق الشركة المكتسبة في هذا الاتفاق.

توافق الشركة على اتخاذ أي اجراء لازم لتجنب تلوث التربة والمياه القريبة من أي منشآت لها. ومع ذلك تتعرف الحكومة بأن بعض التلوث في حالات معينة لا مفر منه نظراً لطبيعة المشروع وعليه فإنها لن تطلب من الشركة منع هذا التلوث إذا لم يكن هذا الطلب في حدود المعقول.

المادة العشرون

الاضرار

تكون أية مخالفة لهذا الاتفاق مسببة للعطل والضرر الذي يعين بالرضى أو بمقتضى المادة الثانية والعشرين من هذا الاتفاق .

معاملة الدولة الأكثر رعاية

في الحالة التي تعتمد فيها الشركة أي اتفاق مع أية حكومة عربية أخرى والذي بموجبه يجري تمرير خط للاتاييب حسب حق المرور (الترانزيت) نفسه سواء تم ذلك قبل أو بعد العمل بهذا الاتفاق وفي الحالة التي يحتوي فيها الاتفاق الآخر على نصوص أكثر رعاية للحكومة الأخرى من الحكومة الأردنية تعتبر هذه النصوص مضافة الى الاتفاق الحالي ويعمل بها من تاريخ بدء مفعول مثل هذا الاتفاق مع أية دولة عربية أخرى .

المادة الواحدة والعشرون

قوى خارقة (Force Majeure)

لا يؤدي أي تقصير أو حذف من قبل الشركة أو الحكومة أو أي مسؤول رسمي في احترام أو تنفيذ أي من المتطلبات، الاتفاقيات أو الشروط المنصوص عنها هنا والمفروض أن تحترم أو تنفذ من قبل أي من الطرفين إلى ادعاء أو مطالبة من أي منهما ضد الآخر أو أن يكون بأي حال من الأحوال محملاً بمصلحة أي منهما أو أن يعتبر مخالفاً لهذه الاتفاقية إذا ما وضع لقناعة الطرف الآخر المعقولة بأن التقصير قد نشأ عن أية أسباب تعتبر خارجة عن سيطرة أي من الطرفين لهذه الاتفاقية أي بما يعرف دولياً بالأسباب الخارجة .

المادة الثانية والعشرون

التحكيم

إذا نجم في أي وقت في غضون مدة هذا الاتفاق أو بعد ذلك أي نزاع أو خلاف أو شك بين فريقين هذا الاتفاق يتعلق بتفسير هذا الاتفاق أو تنفيذه أو ماهو المذكور فيه أو ما يتعلق به أو بحقوق المتعاقدين أو مسؤولياتهما بمقتضى هذا الاتفاق وتعلل عليهما حسمه بأية صورة كانت ، فيحال الأمر إلى حكمين ينتخب كل من الفريقين واحداً منهما وينتخب الحكمان فيصلا قبل الشروع في التحكيم . وعلى كل من الفريقين أن يعين حكمه في غضون ثلاثين يوماً من تاريخ الطلب الخطي لذلك من الفريق الآخر وإذا لم يتفق الحكمان على الانتخاب فيفصل فيعين الفريقان بالاتفاق فيصلا وإذا لم يتفقا على ذلك فيطلبان إلى رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة أن يعين فيصلا . يعتبر قرار الحكمين أو قرار الفصل فيما إذا اختلف الحكمان في الرأي قطعياً . ويكون مكان التحكيم حسبما يتفق عليه الفريقان، وإذا لم يتفقا فيكون جنيف .

المادة الثالثة والعشرون

المعاهدات الدولية والامتيازات والعقود الحالية

لا يفسر هذا الاتفاق بظهوره يفرض على الحكومة أي التزام يتعارض مع الالتزامات المترتبة عليها بموجب أية معاهدة دولية أو بصورة تملكت أو تملكت من أية حقوق أو امتيازات تنشأ عن امتياز أو اتفاق حالي تكون الحكومة ملزمة به .

المادة الرابعة والعشرون

سجلات الشركة

على الشركة أن تزود الحكومة بتقارير مصادقة من قبل فاحصي حسابات رسميين أو محاسبين تقبل بهم الحكومة في فترات معقولة من الوقت .

المادة الخامسة والعشرون

الفترة التي تجري فيها الانشاءات

تتعهد الشركة أن تباشر بالانشاءات المشروع في الأردن في غضون حد أقصاه ثمانية عشر شهراً من تاريخ بدء مفعول هذا الاتفاق، ويجري ذلك بموجب مخطط معقول لاتمام المشروع . إذا فشلت الشركة بتنفيذ ذلك في الوقت المعين للحكومة حتى الانسحاب من هذا الاتفاق .

المادة السادسة والعشرون

تحويل الصلاحيات في هذا الاتفاق

يحق للشركة أن تحول هذا الاتفاق أو أية مصلحة فيه أو أية صلاحية ممنوحة بموجب أو تصرف بها بشرط أن تحصل أولاً على موافقة الحكومة الخطية على ذلك .

المادة السابعة والعشرون

ملاحظات الهوامش

ان الهوامش في هذا الاتفاق هي فقط لتسهيل الإشارة ولا تؤثر على أساس هذا الاتفاق أو تفسيره .

المادة الثامنة والعشرون

بدء مفعول هذا الاتفاق

يبدأ مفعول هذا الاتفاق في التاريخ الذي تقدم فيه الشركة للحكومة بيانات مرضية بأن الشركة قد عقدت اتفاقاً مع حكومة عربية مزودة للغاز بصورة رئيسية ، وعندما تظهر الشركة أيضاً استعدادها وتمكنها مالياً من تكملة مد أنابيب المشروع من البلد المزود للغاز عبر الأردن .

المادة التاسعة والعشرون

تنظيم الاتفاق بالانكليزية والعربية

نظم هذا الاتفاق باللغة الانجليزية ويوقع الفريقين المعنيين نسختين باللغة الانجليزية .

تم في عمان في اليوم السابع من حزيران سنة ١٩٦٢

عن الملكة الأردنية الهاشمية
وصلي الل

عن شركة ميروغاز هولدنكر المحدودة الضمان
ادوارد . ف . وايتيد

هكذا من الأعمال

اتفاقية

بتاريخه وبنتيجة اجراء المناقصة فقد تم الاتفاق بين وزير المالية المعرف فيما بعد بالحكومة وبين السيدين حسن الديرانية وجميل الذهبي المعرفين فيما بعد بالمتعهدين على تأمين حاجة دوائر الحكومة بما في ذلك الجيش العربي الأردني والأمن العام ومكتب التموين ولجان الاسعاف ودائرة ميناء العقبة ومجلس الاعمار وسلطة المياه المركزية وادارة الخط الحجازي وسلطة قناة الغور الشرقية وأية دائرة تحدث بسيارات الشحن اللازمة لنقل كل ما يرد للحكومة من لوازم ومواد غذائية بما في ذلك الحبوب على اختلاف أنواعها ومشتقاتها والمواشي كما هي معرفة في قانون ضريبة المواشي بحسب الشروط التالية :

١ - تعتبر مراكز عمان - مادبا - الكرك - الطفيلة - معان - رأس النقب - العقبة - دير ابي سعيد - اربد - جرش - عجلون - الرمثا - الفحيص - الفرق - السلط - أريحا - القدس - رام الله - نابلس - الزرقاء - جنين - طولكرم - بيت لحم - الخليل - الجفوري - الجفيف - جسر المجامع - ميناء بيروت ميناء اللاذقية - وجميع الأماكن الأخرى حيث يوجد للجيش العربي الأردني والأمن العام معسكرات ومصالح فيها ضمن حدود المملكة الأردنية الهاشمية مراكز ثابتة للمتعهد .

٢ - مدة التعهد سنة كاملة تبدأ من ١٩٦٢/٦/١ وتنتهي بغاية ١٩٦٣/٥/٣١ وغير قابلة للتجديد .

٣ - تدفع الاجور على أساس الأسعار المتفق عليها والمدرجة في الجدول الملحق بهذا الاتفاق .

٤ - تحسب الاجور على أساس المسافة التي تقطعها السيارة في الذهاب لأية جهة في المملكة الأردنية الهاشمية ومينائي بيروت واللاذقية وفي حالة عودتها غير محملة بلوازم حكومية فلا تؤدى لها اجور مقابل عودتها .

٥ - اذا طلبت السيارة من مركز خلاف المراكز المعنية في هذا التعهد وارسلت غير محملة بلوازم حكومية تدفع لها نصف اجرة للمسافة من المركز المطلوبة منه الى المركز الذي طلبت اليه ويشترط أن يكون الطلب من أقرب مركز من مراكز التعهد على أن لا تؤدى لها أية اجور اذا عادت فارغة الى المركز المطلوبة منه .

٦ - على المتعهد أن يؤمن حاجة الدوائر الحكومية المذكورة أعلاه بسيارات الشحن الجيدة الصالحة للعمل في أية جهة داخل المملكة الأردنية الهاشمية ومينائي بيروت واللاذقية خلال ساعتين من وقوع الطلب شفهيًا كان أو خطيًا ولاي عدد من السيارات ومن أية حمولة تتطلبها المصلحة .

٧ - على المتعهد أن يعين في كل مركز من المراكز المبينة في المادة (١) من هذا الاتفاق وكيلًا عنه ليقوم مقامه في تأمين حاجة الدوائر الحكومية من سيارات الشحن خلال اسبوع واحد من تاريخ تبليغه الإحالة وان يقدم بيانًا بأسماء وكلائه وعناوينهم وتعهدهم خطيًا من كل منهم بقبوله هذه الوكالة واستعداده لاجابة الطلب حسب نصوص هذه الاتفاقية وفي حالة عدم تعيين هؤلاء الوكلاء وعجزه عن تقديم السيارات المطلوبة فيحق لروساء الدوائر (الذين يعتبر قولهم مصدقًا وبينة قاطعة) استئجار السيارات المطلوبة حسب الاجور الرائجة وعندها يضمن المتعهد فرق الاجور . وكذلك في حالة اخلال المتعهد بشروط هذا الاتفاق يحق لوزير المالية الغاء الاتفاق ومصادرة التأمين .

٨ - على المتعهد أن يستوضح من الدوائر المختصة عن المواد المطلوب نقلها وعن وزنها لتقديم السيارات اللازمة، واذا طلب من المتعهد تقديم سيارة من حمولة معينة دون بيان نوع المادة والوزن المطلوب نقله وقدم سيارة من حمولة أكبر فيحاسب على أساس حمولة السيارة المطلوبة فقط .

٩ - على المتعهد أن يسير سيارته على أقصر الطرق وفي الجهة التي يعينها له رئيس الدائرة أو من ينوب عنه في عمان والمراكز الأخرى . ولا يحق له الاعتراض على ذلك وفي حالة تفضيله السير على الطريق الأطول يحاسب بالنسبة للمسافة القصيرة الا اذا - رأى رئيس الدائرة السير في طريق معينة .

١٠ - المتعهد مسؤول عن كل نقص أو ضرر قد يحدث في اللوازم التي تسلم اليه أو الى سائقي سيارته وعسّن المخالفات التي يرتكبها سائقو السيارات وتحسم قيمة النواقص والاجور التي تحدث لهذه اللوازم من مطالبات المتعهد أو تأمينه ولا يحق له الاعتراض على ذلك .

١١ - الحكومة غير ملزمة لتقديم حاجة سيارات المتعهدين من الزيت والاطارات والوقود والقطع الاحتياطية في حالة تعذر حصوله عليها .

١٢ - اذا تأخر المتعهد أو قصر في تقديم العدد المطلوب من سيارات الشحن في الوقت المحدد له من الدوائر ذات العلاقة فلرئيس الدائرة (الذي يعتبر قوله بينة قاطعة) الخيار، اما أن يأمر باستئجار حاجة دائرته من سيارات الشحن من أي شخص آخر وتضمن المتعهدين فرق الاجور واما أن يفرض الغرامة التي يراها مناسبة بالاضافة الى العطل والضرر الناتج عن هذا التأخير ويحسم ذلك من التأمين المقدم منه أو من استحقاقاته أو أية أموال اخرى تخص المتعهد أو ان يلجأ الى الأمرين معًا ويعتبر قول رئيس الدائرة فيما يتعلق بنص هذه المادة مصدقًا .

١٣ - لا يحق للمتعهد نقل التعهد من اسمه الى أي شخص آخر الا بموافقة وزير المالية الخطية .

١٤ - تدفع الاجور داخل المملكة بالنسبة للمسافات التي تقطعها السيارات حسب جداول المسافات المنشورة في الملحق رقم (٢) للعدد (١٢٨٢) من الجريدة الرسمية أو اي تعديل يطرأ عليها . وفي خارج المملكة تعتبر المسافات التي تقطعها السيارات حسب جداول المسافات المعترف بها في تلك البلدان ، وفي حالة استخدام السيارات ضمن مناطق لم تسجل مسافاتها تعتبر المسافة الفعلية التي تقطعها السيارة حسب شهادة الموظف المسؤول عن استخدامها . وعندها يعتبر الموظف مسؤولًا عن أية زيادة فعلية في المسافات .

١٥ - يكون وزير المالية المسؤول عن تطبيق نصوص هذا الاتفاق فيما يتعلق بالسيارات التي تستخدمها الدوائر الحكومية المدنية والأمن العام ويكون القائد العام للقوات المسلحة فيما يتعلق بالسيارات التي تستخدمها القوات المسلحة .

١٦ - على المتعهد أن يقدم كفالة مالية معتبرة بمبلغ خمسة آلاف دينار كتأمين لقيامه بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية بصورة مرضية ويعتبر التأمين المقدم ملكًا للخزينة وجزءًا من وارداتها في حالة تقصيره في القيام بالتزاماته بمقتضى أحكام هذا الاتفاق .

١٧ - تؤدى اجور السيارات التي تنقل اثاث موظفي الدوائر المذكورة بأعلاه واللوازم الحكومية الأخرى ذات الوزن الخفيف على أساس الوزن المطلوب والمصرح به للموظف وتدفع اجور السيارات المطلوبة لنقل لوازم معينة كالأعمدة الخشبية والحديد وما يماثلها على أساس حمولة السيارة بحسب ترخيصها بصرف النظر عن الوزن .

١٨ أ - تحسب اجور السيارات التي تستخدم على أساس المياومة اذا لم تتجاوز المسافة التي تقطعها في الذهاب للسفرة الواحدة خمسة عشر كيلو مترًا، واذا تجاوزت هذه المسافة فتحسب الاجور حسب المسافة المقطوعة

ب - تحدد ساعات العمل اليومي للسيارات التي تشتغل بالمياومة بيان ساعات عمل .

ج - اذا قصصت ساعات العمل عن ثمان ساعات يحاسب المتعهد بعدد ساعات العمل بالنسبة للاجرة اليومية .

هكذا من الأجل

د - اذا اقتضت مصلحة الدائرة المختصة بما في ذلك القوات المسلحة والأمن العام استبقاء السيارة تحت تصرفها سواء عملت ام لم تعمل فيعطى المتعهد اجوراً خاصة عن كل ساعة زائدة عن الثمان ساعات ثلاثاً فليس عن كل ساعة بحيث لا تزيد الاجور عن أربع ساعات اخرى خلال الأربع والعشرين ساعة .

١٩ - مع مراعاة الفقرة - د - من المادة السابقة، لا تدفع اجور عن ساعات الانتظار في جميع الحالات .

٢٠ - اذا أحل المتعهد بالتراماته بموجب شروط هذا العطاء فيحق لوزير المالية من تلقاء نفسه أو بناء على تنسيق قائد القوات المسلحة فسخ التعهد في أي وقت يشاء مع مصادرة التأمينات وفرض الغرامة التي يراها مناسبة علاوة على ما جاء في المادة (١٢) من هذا العطاء ويعتبر قول رئيس الدائرة مصدقاً فيما يتعلق بأحكام هذه المادة .

٢١ - الحكومة غير مسؤولة عن أي عطل أو ضرر قد يقعان على سيارات المتعهد المستأجرة أو سيارات وكلائه في حالة استعمالها .

٢٢ - لا يحق للمتعهد نقل أثاث الموظفين أو اللوازم الحكومية مع لوازم اضافية اخرى في سيارة واحدة .

٢٣ - لا يحق للمتعهد أن يطالب بأية خسارة تلحق به بسبب هذا التعهد .

٢٤ - على المتعهد أن يتقيد بجميع الأنظمة والتعليمات التي تصدرها وزارة المالية وقادة القوات المسلحة ومديرية الأمن العام لتطبيق مواد هذه الاتفاقية .

٢٥ - لا يشمل هذا الاتفاق نقل اللوازم الحكومية من ميناء العقبة الى اية نقطة في الجنوب بما في ذلك قضاء مادبا وعمان

٢٦ - يلتزم المتعهد بتأمين مقعد واحد بجانب السائق للشخص الذي تنتدبه الحكومة أو الموظف لمصاحبة حمولة السيارة

جدول الاجور

فلس	دينار
٥٠٩	١ - اجرة نقل الطن الواحد للكيلو متر الواحد على الطريق المعبد او الترابي
٤٠٠	٢ - اجرة النقلة الواحدة للسيارة الواحدة داخل مناطق البلديات من مختلف الحمولات
٧٥٠	٣ - الاجرة اليومية للسيارة الواحدة من مختلف الحمولات
المتعهد	المتعهد
جميل الذهبي	حسن ديراني
وزير المالية	عز الدين الملقى

جدول باسماء وكلاء متعهدي سيارات الشحن

بالاستناد الى المادة (٧) من اتفاقية سيارات الشحن

اسم الوكيل	تلفون	المراكز
مكتب المتعهدين في عمان	٢٥١٠٧	عمان - السلط - مادبا - الزرقاء
شركة كراج بغداد في اربد	٩٢	اربد - المرق - جرش
السيد جميل الصرايرة في الكرك	٤٩	الكرك - الطفيلة
السيد اسماعيل ابو صالح في معان	١٧	معان
مكتب اتحاد الكراجا في العقبة	٦١	العقبة - النقب
السيد فوزي الجلال في نابلس	١٩	نابلس - طولكرم - جنين
السيد أحمد الزعرو في القدس	١٠٢٢	القدس - رام الله - الخليل - بيت لحم

قرار رقم (١٠)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٢/٦/١٦ رقم ٧٣٩٦/٩/٦٤/٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة (أ) من المادة العاشرة من قانون قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ وبيان ما اذا كان يجوز لسلطة قناة الغور الشرقية بعد ان تخصص وحدة زراعية لاحد الاشخاص وتصدر بها سند تسجيل باسمه ان تعود وتبطل هذا السند وتخصص له بدلاً منها وحدة زراعية اخرى عندما يثبت لها وجوب اجراء هذا التعديل . وبعد الاطلاع على كتاب مدير عام سلطة قناة الغور الشرقية الموجبة لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٦/١٠ والمحاربات المرفقة به وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا : -

١ - ان الفقرة (أ) من المادة العاشرة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (على السلطة ان تعين لجنة تسمى لجنة انتقاء المزارعين تتألف من احد موظفي السلطة رئيساً ومن ستة اعضاء ينتدب احدهم من موظفي وزارة الزراعة والثاني من موظفي دائرة الاراضي والمساحة واخر من المزارعين ذوي الخبرة في منطقة المشروع وثلاثة اعضاء اخرين يختارون من ذوي الخبرة من كبار المزارعين في القضاء الذي يجري توزيع الوحدات فيه . وتتولى هذه اللجنة اختيار المزارعين في الوحدات الزراعية حسباً حددت في الفقرة (د) من المادة الثامنة من هذا القانون وللسلطة حق تعديل قرارات هذه اللجنة بالتخصيص قبل تصديقها من السلطة بصورة نهائية عندما يثبت لها وجوب اجراء هذا التعديل) .

٢ - ان الفقرة (ب) من المادة المذكورة تنص على انه (يجوز لاي متصرف تريد او لا تزيد اراضي على الحد الأدنى المعين في هذا القانون ان يطلب من السلطة خلال ستين يوماً من تاريخ تبليغه اعلاناً بذلك اراضي في المشروع الى الحد الذي اجازته الفقرتان (ب) و (ج) من المادة ٨ من هذا القانون وللجنة انتقاء المزارعين ان تدقق في الطلبات وان تساعد الطالب على انتقاء الوحدة الزراعية حسب المساحة المحددة له واذا لم يتم الاختيار خلال المدة المذكورة فيجوز للسلطة ان تخصص له الوحدة الملائمة او ان تستولي على اراضيها وفقاً لاحكام المادة (٩) من هذا القانون . ويعتبر كل انتقاء يقع بالاستناد الى هذه الفقرة نافلاً للمفعول اذا اقرن بموافقة السلطة ولا يجوز للمتصرف بيعها ثانية الا الى السلطة) .

والواضح من نص هاتين الفقرتين ان حق السلطة في اجراء اي تعديل لقرارات لجنة انتقاء المزارعين المتعلقة بتخصيص الوحدات الزراعية انما يكون قبل ان تقرن هذه القرارات بموافقة السلطة بصورة نهائية . وحيث ان تسليم الوحدة الزراعية لصاحبها الذي خصصت له واصدار سند تسجيل باسمه يدل على ان السلطة قد صادقت على قرار اللجنة بالتخصيص بصورة نهائية فليس للسلطة بعد ذلك اية صلاحية باجراء اي تعديل لقرار التخصيص . اما ما ورد في الفقرة (ب) من المادة السادسة من حق السلطة في استرداد الوحدات او الاستيلاء عليها وما ورد في المادة التاسعة من حق السلطة في الاستيلاء على الاراضي اذا اقتضت الضرورة ذلك فان هذا الاستيلاء هو بمثابة استملاك للارض لمصلحة السلطة ولا علاقة له مطلقاً بتعديل قرارات لجنة انتقاء المزارعين .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٦٢/٦/٢٦

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب	المستشار الحقوقي	محكمة التمييز	محكمة التمييز	بتفسير القوانين
رئاسة الوزراء	لرئاسة الوزراء	الياس عجوري	موسى الساكت	علي مسبار
علي لصوح الطاهر	شكري المهدي			

هكذا من الأهل